



Jihad is the rule of jurisprudence and its effects

s.moayyedd Al-shokri

Associate Professor, Department of Law, Faculty of Law, Damascus University, Damascus, Syria

✉ m.Alshokri313@ut.ac.com

Hossain Abbas matar

PhD Student in Law, Department of Law, Faculty of Law, Damascus University, Damascus, Syria

✉ hhmatarabbas@gmail.com

Date of receipt: 2020.11.09

Date of acceptance: 2021.05.22

Abstract

Maturity; Achieving physical and sexual development that is ready to reproduce in a girl or a boy is a natural thing and is not a religious issue and therefore does not need to be expressed by the sharia. Of course, the legislator has provided signs to facilitate the matter. The Qur'an refers to the UAE of menstruation and menstruation. Observer and non-observer narrations have added the statistic of age to these verses. Therefore, different views have been formed that have either relied only on the narration and believe that puberty is a formative-devotional matter, such as the popular view that nine-year-olds in girls and fifteen-year-olds in boys, or others arguing that age is discussed in the verses. No, they have completely abandoned this statistic and consider puberty as a purely developmental thing, and they have been satisfied with the developmental type of puberty only to the developmental age. In this article, the UAE is examined according to the two categories of personal UAE (menstruation, eutham and Anbat) and general and general UAE (age) and then as a sum between narrations and verses and also according to the content of the UAE which does not include any of the two types of UAE. It does not matter alone; The sum of comments is considered as an indicator of maturity! In this way, the difference in the incidence of personal emirates causes a difference in maturity and should be considered by a general statistic and some kind, and of course not based on a specific age but taking into account the age range.

Keywords: Age of maturity, Quranic maturity, natural maturity, developmental maturity, typical statistics, personal statistics



الإجهاض أحكامه الفقهية وآثاره

صفحه ۲۰۳-۱۷۹

السيد مؤيد الزكري

✉ m.Alshokri313@ut.ac.com

أستاذ مشارك، قسم القانون، جامعة دمشق، سوريا

حسين عباس المظفر

✉ hhmatarabbas@gmail.com

طالبة دكتوراه في القانون، جامعة دمشق، سوريا



10.22034/JAML.2021.246518



20.1001.1.27171469.1400.2.6.10.6

تاريخ دريافت: ۱۳۹۹.۰۸.۱۹ تاريخ پذيرش: ۱۴۰۰.۰۳.۰۱

الملخص

البحث عنوانه الإجهاض وأحكامه الفقهية وآثاره؛ فأسباب ودوافع الإجهاض متعدّدة، لذلك يجب أن تعرض على الشرع، فلا بد أن تكون هذه الأسباب ثابتة ونتائجها يقينية أخذاً بالاعتبار الأحكام الفقهية هل هي قبل أو بعد نفخ الروح في الجنين؟ القول الوجيه في حكم الإجهاض هو قبل نفخ الروح وهو التحريم ما لم تكن هناك أسباب جائزة للإسقاط يحلّها الشرع، أما بعد النفخ في الجنين فإنه يحرم الإجهاض أيّاً كانت الوسيلة، ما لم يتعارض مع حياة أمه.

الكلمات المفتاحية: الإجهاض؛ أحكام فقهية؛ آثار؛ الإجهاض.

أهمية البحث:

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} (١). إنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يرضى الأذى سواء كان على نفس أو جزء منها، وسواء نفسه أو غيره..

لقد انتشر إجهاض المرأة وإسقاط ما في بطنها في عصرنا الحديث بشكل كبير لم يكن له مثل من قبل؛ لأسباب عدّة، منها اقتصادية واجتماعية، وأيضاً علاجية وجنائية، وكلها لها آثار على المرأة من حيث الصحة، وعدد المواليد بشكل عام على كل العالم؛ حيث أنها كانت منتشرة في الدول الغربية إلا أنها انتشرت وكثرت في الدول العربية والإسلامية أيضاً، وخاصة من البشر ضعاف الإيمان والنّفوس، حيث لا إسلام ولا قانون يحكمهم؛ ولكن الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه، إذ أنه يوضّح هذ الحكم، هنا يطرح سؤال عن موقف الإسلام من إجهاض الجنين بكلّ صوره وأسبابه، وأيضاً مَن الأدلة التي تدلّ على كمال الإسلام واهتمامه بحقوق الأولاد، حيث وردت فيه أحكام للحمل قبل ولادته وهو جنين، مثل الوصية للحمل، وميراث الحمل، وتأخير ال حدّ عن الحامل للحمل، وحكم الإجهاض وما يترتب عليه من أحكام ... فمنذ قرون كثيرة حيث عانى فيه الإنسان من الظّ لم والحيف وبخس حقوقه بل عومل معاملة الأنعام، وكان الأقوياء يضيعون حقوق الضعفاء، وكان ذلك في أغلب المجتمعات والدول والقبائل، حيث لا يعيرون اهتماماً لأى حق وق للإنسان، وجاء الإسلام ورفع صوته ونادى بحقوق الإنسان في كلّ شيء، ومنها حقوق المرأة، وحقّ الأجنّة في الأرحام..

حثّ الإسلام الحنيف على التّناسل والمحافظة عليه؛ لذلك الإسلام شرع الزّواج لحفظ النّسل وهو الإنسان إلى يوم محتوم من الله، فالتّعالى جعل من الزّواج قدسيّة، وجعل التّناسل وإنجاب الأولاد - إذا أحسن تربيتهم يثاب عليها . قال رسول الله (ص): " تناسلوا تكثروا تناكحوا ؛ فإنّى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط "(٢).

وبهذه الفصول الثلاثة عقدته للبحث عن إجهاض الجنين في الفقه الإسلامي، وهو يشمل على مباحث في كلّ فصل .

سابقه موضوع الإجهاض:

الموضوع مسألته منذ القدم في جميع العصور وإلى يومنا هذا، ولكن في عصرنا الحاضر أخذ بازدياد بشكل فضيع ويرثى له في جميع المجتمعات سواء مجتمعات كافرة أو مسلمة؛ بسبب ضعف الوازع الديني لأسباب متعدّدة، من انفتاح على العوالم الأخرى، وأيضاً من الأسباب الفقر أو الغنى، أو من انتشار الفساد والاختلاط غير المشروع وغيره... أدى ذلك إلى تناسل غير مشروع أو غير مرغوب، أو تهاون في شرع الله، وعدم الالتزام بأحكام الدين انتشرت بشكل كبير في مجتمعنا الإسلامي؛ لهذا اخترت هذا الموضوع لنقول لهؤلاء : فقوا! لا تقتلوا النّفس الّتي حرّم الله . فهذا الموضوع وجدت له مصادر من الكتب الأساسيّة الأربع ومن بعض الكتب من العلماء، وكذلك في الرّسائل العمليّة والإحصاءات من مجلّات الانترنت .

بدء الحياة الإنسانيّة

متى تبدأ حياة الانسان؟ هنا سنتعرف على الإجابة وستعلم أنّ مطلق الحياة ثابتة في منى الرّجل والمرأة وبعد التحامهما وصيرورتها خلق، ثمّ إلى كتله خلايا، ثمّ إلى حوصاء عالقته بالرّحم، ثمّ منغرسه فيه والرّوح لم تنفخ بعد في جنين ميّت.

(١) سورة الإسراء: الآية (33).

(٢) الحجر العاملي، وسائل الشريعة.

وهنا عدّة أقوال منها:

(القول الأول): المشهور عند المسلمين أنّ الحياة الإنسانيّة تبدأ بنفخ الرّوح في الجنين، والمشهور عند أهل الرّظر منهم أنّه بعد أربعة أشهر من الحمل.

*** وهذا القول اعترضه بعض الأطباء بأنّ علم الطّب لا يرى لاستقبال الرّوح أثر. هي للأسف باب النّقمّس لوجهه نظر معيّن، ومحاولة تأييدها علميًّا بغير سند علمي (٣).

مع أنّ اعترضه قوى؛ لكنّ ليس يقين، فكما لا يصل الطّبيب إلى أثر للرّوح بعد أربعة أشهر من الحمل كذلك لا يمكن نفيه أيضاً والخلط بين حدود العلوم النّجزيّة والفلسفة أو الدّين أوجب.

(القول الثاني): عند التحام الحيوان المنوي بالبويضة هي بداية الحياة الإنسانيّة، اختاره بعض الأطباء، والدّليل الّذي استدّلوا عليه بهذه الشّروط: أنّ بدايته معروفة.

أنّ يكون قادراً على الرّبو بوجود الأسباب.

أنّ مراحلها الإنسانيّة هي جنينا وطفلا وصبيبا وشابا وشيخا وكهلا إن مدّ له في الأجل.

وأنّ ما سبق من دور لا يكون إنساناً.

أنّ تكتمل له الحصيلّة الإرثيّة لجنس الإنسان عامّة، وكذا كفرد يختلف عن غيره.

وقال: هذه الشّروط الخمسة تنوّفّر في البويضة (البیضة) الملقّحة فقط.

واستشهد عليه أيضاً بتأجيل عقوبة الإعدام شرعاً إنّ كان المحكوم عليها حاملاً دون تقييد الحمل بزمان خاص، كما استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (٤)، قال: من هؤلاء الأجنّة؟ أنتم وأنا الإنسان (٥)، وأنكر أنّ تكون حياة الجنين قبل تمام أربعة أشهر نباتيّة أو حيوانيّة، فإنّ الرّيات - تعريفك ليس له جهاز حركي فعّال، ولا جهاز عصبي، وأسلوبه الغذائي مختلف، وهو يقتات على الضّوء ويستهلك ثاني أكسيد الكربون ويفرز الأكسجين.

نقول هنا الشّرائط الخمسة لا تثبت أنّ حياة البیضة الملقّحة حياة إنسانيّة لعدم الملازمة بينهما عرفاً وطلباً وعقلاً وشرعاً؛ وهذا الاشتباه قد صدر من غير واحد من أعضاء الرّوة (أى فى كتاب بدايه الحياه الإنسانيّة ونهايتها) وغيرها؛ نعم حرمة الإجهاض ولزوم تأخير إعدام الحامل وحكم الخروج عن العدة وأمثالها، أحكام شرعيّة ولا يمكن التّلمّص بموضوعاتها.

وأيضاً الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (٦) ضعيف؛ إذ لا شكّ فى أنّ المراد به: أنكم كنتم أجنّة. أو ما يؤدّى معناه، ولا يؤدّى به أنكم الآن أجنّة!! كما أنّ الإنسان كان يتألّف ولم يكن بإنسان.

(٣) المحسن، الشّيح محمد آصف، الحياة الإنسانيّة بدايتها ونهايتها، ص 57.

(٤) سورة النّجم: الآية (32).

(٥) المحسن، الشّيح محمد آصف، الحياة الإنسانيّة بدايتها ونهايتها ص 303

(٦) سورة النّجم: الآية (32).



على أن لازم هذا القول أن يكون نهاية هذا الإنسان بموت خلاياه.

ثم المفهوم من الآية بطلان هذا القول؛ فإن مدلولها أن الإنسان خلق نشأ من الطينة والعلقة والمضغة، لا أنه عينها. أيضاً على هذا القائل إشكال آخر لم يقدر على حله أو دفعه.

(القول الثالث): أن الحياة على أقسام:

الحياة الخلوية: وهي حياة البويضة المخصبة.

الحياة النسيجية: وهي انقسام الخلية المتكررة وانغراسها في جدار الرحم واستمرار نموها.

الحياة الإنسانية: في الأسبوع اللثاني عشر من وقت تخصيب البويضة الذي أصبح فيه الجنين كياناً أو وجوداً؛ فهو يقفز ويلعب، وينام ويصحو، ويحس ويفزع، كل ذلك تزامن مع اكتمال تكوين المخ وبداية قيامه بوظائفه من ظهور محركات التنفس وإشارات المخ الكهربائية الدالة على نشاط وعمل قشره المخ والصفين الكرويين، وهذه المرحلة تقف كعلامة هامة على طريق نمو وتطور الجنين، كما أن هذه العلامات والظواهر التي تحدث هي عكس العلامات التي توصف في مرحلة وفاة المخ عند موت الإنسان. ومن هنا يمكننا أن نصفها بمرحلة ميلاد المخ أو بداية الحياة الإنسانية. وفي نهاية هذا الأسبوع يكون الجنين قد بلغ تسع ستمينات طولاً، و(٤٥) جراماً وزناً. ومن السهل التعرف على هذه المرحلة وتحديدتها على وجه الدقة بالفحص بجهاز السونار، لبيان الحركات النسيجية وأنشطة الجنين المختلفة^(٧).

** ويزيد هذا القائل: وفي أثناء الأسبوع اللثاني عشر تظهر على الجنين خمسة مظاهر جديدة وهامة، كلها تشير إلى اكتمال تكوين مخ الجنين وبداية ظهور الكيان الإنساني في الجنين، ويبدو ذلك من:

تتصور حركات الجنين حركات مركبة متوافقة.

ظهور الحركات النسيجية؛ وليس المقصود هنا أن الجنين يتنفس الهواء.

مرور الجنين في هذه المرحلة من النشاط والحركة بشكل منتظم، بعضها يقظة ونوم.

بدء عمل ونشاط قشرة المخ.

بداية ظهور حركات بناء على تنبيهات من الخارج، ويستنتج من هذا وجود الحس، كذلك الوعي بالمحيط الذي يوجد فيه الجنين^(٨).

نقول: ما ذكره أولاً فهو لا يدل على مدعاه، لأن الحس والحركة الإرادية تجمعان الحياة الحيوانية وتنفيان الحياة النباتية فقط، ولا تكون بخصوص الحياة الإنسانية حتى نقول: إن مخه يدرك الكائنات أو يحاول أن يثبت ملزوم إدراك الكائنات؛ فهذا القائل لم يقدر على إثبات مدعاه هذا إذا فرضنا وجود نفس حيوانية في الإنسان، منحازة عن الروح الإنسانية وكانت هي المصدر للحس والحركة الإرادية. وأما إذا لم يكن الأمر كذلك وأن الحس والحركة الإرادية

(٧) المحسني، الشيخ محمد آصف، الفقه والمسائل الطبية، ص 67 و 68.

(٨) المحسني، الشيخ محمد آصف، نفس المصدر السابق، قال في محل آخر: وكذلك التفاعل معه بالحركة الذاتية النابعة من إرادته، ص 65.



وإن كانا في الحيوانات مستندين إلى الرِّفْس الحيوانية، لكهُمَا في الإنسان مستندان إلى الرِّفْس الباطنة الإنسانية فقط، ولا روح حيوانية مستقلة في الإنسان، فصحة هذا القول يثبت مدعى قائله لا محالة، فلا بدّ حتى يثبت مدّعه أن يقطع بقوله.

وهذا القول ربّما من باب التّخفّيس لوجه نظر معيّنة ومحاولة تأييدها علمياً بغير سند علمي.

(القول الرابع): أنّ بدء الحياة الإنسانية ليس لحظة الالتحام؛ بل إذا انغrust البويضة في رحم الأم، وهو ما عبّر عنه بعض الأطباء بالاندغام، مأخوذاً من كلمة العلوق (٩).

(القول الخامس): إنّهُ تستغرق رحلة الإنسان من خلقه واحدة إلى (١٦) خلية في المعمل حوالي (٤ - ٥) أطي، (ومن خلقه إلى ٦ بلايين خلقه - فترة الحمل - حوالي ٢٨٣ يوم).

ولقد اصطلح طيّراً (علمياً) في الثمانية أسابيع الأولى من الحياة بالجنين، ويسمّى الجنين في الفترة الباقية من الحمل بالمولود!

والسبب في هذه التسمية هو أنّ الجنين في مرحلة نموه داخل الرحم يمرّ بمرحلتين هامتين من التكوين:

- الأولى والتي تمتد ثمانية أسابيع: يكون الجنين فيها في حالة تكوين وتشكيل ونمو مضطرب في الخلايا.

واللّٰظر إليه في تلك المرحلة يجد كتلة من الخلايا التجاويفية والقنوات. (على شكل علقه ثم مضغّة) ليس لها سمّة الإنسان السري، وأهمّ ما يميّز هذه المرحلة من اللّٰحية الشّريحيّة هو ظهور (الميزاب العصبي)، وهو بداية تكوين الجهاز العصبي (الحسّي) عند الجنين، وبعد هذه المرحلة يأخذ الجنين داخل الرحم مظهراً آخر في الرّمو، ويمكن للّٰظر إليه (أي بعد مرحلة الثمانية أسابيع الأولى) أنّ يميّز شكل إنسان آخذ في الرّمو... وقد وصف ذلك في آية الخلق والظّور داخل الرحم: «ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكْنَا اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» (١٠).

إذاً يمكن القول بأنّ الجنين هو إنسان في الأسابيع (٦ - ٨) الأولى في حياته داخل الرحم أو في أنبوبة اختبار في محمل طفل الأنابيب (١١).

هنا أقول: هذه الأقوال الأربعة لعلماء الطبّ غير قابلة للاعتماد، وهنا أمر هام يجب النظر إليه ومراعاته، وهو أنّ ما ذكره أهل الطبّ وسائر العلوم التجريبيّة على أقسام:

منها: ما ثبت بالحسّ والتّجربة بحيث لا يقبل التّكيد؛ وهذا ممّا لا شكّ في قبوله بحكم العقل والفطرة، فإنّ وجد في القرآن المجيد أو الرّوايات المعتمدة ما يخالفه بظاهره وجب رده، وذلك بالبرهان من علم الكلام.

ومنها: ما هو استنباطات وآراء ظنّيّة من هؤلاء العلماء الاختصاصيّين، في مقابل الأدلّة الشّرعيّة من ظواهر الكتاب الكريم والسنة فلا يمكن الأخذ بالظنّ وتقليده.

ومنها: ما هو منبني على الاحصائيّات المحدودة محلاً ووقتاً وهذا أيضاً لا اعتبار به، كما أنّ لا يجوز ردّ ما ثبت بطريق حسّي أو قطعي، كالحسّ لأجل فتوى سابقه أو حديث ضعيف بل معتبر؛ فإنّ الأحاديث كظواهر الكتاب ظنّيّة والظنّ يضمحل عند العلم بخلافه، إلّا ما لا عقل له.

(٩) المحمّدي الشّيخ محمد أصف، الحياة الإنسانيّة بدايتها ونهايتها ص 324

(١٠) سورة المؤمنون: الآية (14).

(١١) المحمّدي، محمد أصف، الرّؤية الإسلاميّة لبعض الممارسات الطبيّة، ص 144.

المبحث الثاني: المفهوم اللغوي والفقهی للإجهاض:

قال تعالى: {وَيَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} (١٢).

«الجهاض - بكسر الجيم - : اسم من أجهضت الناقة والمرأة ولدها إجهاضاً : أسقطته ناقص الخلق» (١٣). وقد يستعمل لفظ «إملاص» بدلاً من لفظ «إجهاض» والمعنى واحد.

ومعنى آخر للإجهاض في عرف أهل اللغة : هو الإسقاط، والجهيـض والجهـض : هو الولد السقط، أو ما تمّ خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش، ويقال : أجهض أي أعجل، وأجهضت الناقة: إذا ألفت ولدها، وقد نبت وبه (١٤).

((والسقط هو بالحركات الثلاث، والضّم أكثر، الولد الذي يسقط من بطن أمه قبل تمام الحمل، فمنه تام وهو ما بلغ أربعة أشهر، ومنه غير تام وهو ما لم يبلغ الأربعة)) (١٥).

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: {وَإِذَا أَنْتُمْ أَجْنَةُ} (١٦): ((جمع جنين وهو الولد ما دام في البطن، سمي جنيناً لاجترانه واستتاره)) (١٧)

والجنين لغة: ((الولد ما دام في الرحم، وعن الأطباء ثمرة الحمل في الرحم إلى أن ينتهي الأسبوع الثامن يسمى جنيناً، ويعدّه يدعى بالحمل)) (١٨)

وقد عرف الشيخ المفيد (رحمه الله تعالى) الجنين: هو الصورة قبل أن تلجه الروح (١٩)

وورد في القرآن الكريم لفظ الجنين في قوله تعالى: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ} (٢٠).

إن المقصود من الإجهاض وإسقاط الجنين في الفقه - من الإفادة من الروايات (٢١) - هو إخراج الجنين بعد تكونه في رحم المرأة بفعل من الأفعال سواء كان الجنين علقه أو مضغه، أو كان له عظم وبنى عليه اللحم أو غير ذلك ...

أمّا في الطب فيعرف الإجهاض: خروج محتويات الحمل قبل (٢٨) أسبوعاً، تحسب من آخر حيضه حاضتها المرأة (٢٢).

المبحث الثالث:

حكم الإجهاض قبل نفخ الروح على آراء بعض المذاهب الخمسة

(١٢) سورة الحج: الآية (5).

(١٣) النحوي، الشيخ فخر الدين الطبري، جمع البحرين، ج 1، ص 333.

(١٤) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط (833/2).

(١٥) جمع البحرين، ج 2، ص 854، نفس المصدر لسابق.

(١٦) سورة النجم: الآية (32).

(١٧) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي خمس الدين، تفسير القرطبي، ج 17، ص 110.

(١٨) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي خمس الدين، تفسير القرطبي، ج 17، ص 110.

(١٩) الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام الحارثي العسكري، المقنعة، ج 763، ص 133.

(٢٠) سورة النجم: الآية (32).

(٢١) نقل ابن مسكان في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: "ذية الجنين خمسة أجزاء: خمس للطفة عشرون ديناراً، وللعلقة خمسون ديناراً، وللغضن ثلاثة أحماس ستون ديناراً، وللغضن أربعة أحماس ثمانون ديناراً وإذا تم الجنين كانت له مائة دينار..." الحديث، وسائل الشيعة

169:19 أبواب 21 ذية النفس ح 1. جعل الإمام (عليه السلام) الجنين مقسماً والقسم داخل في المقسم.

(٢٢) مجلة medicine digest، 1981، ص 47.

تختلف هذه المذاهب الفقهية في الجنين الذي لم ينفخ فيه الروح، والخلاف كثير هنا في هذه المسألة؛ وهنا عدة أقوال، وآراءهم غير محدّدة لاختلاف أئمة هذه المذاهب، وبالتالي نستعرض آرائهم والرأي الراجح :

رأى المذهب الأول: المذهب الحنبلي:

يرى جواز التسبب لإسقاط الجنين قبل أن ينفخ فيه الروح مطلقاً، قال به ابن عقيل الحنبلي (٢٣). والبعض إذا صار علقه لم يجز إسقاطه قاله ابن رجب الحنبلي (٢٤)، وابن الجوزي حرم الإسقاط قبل نفخ الروح في جميع مراحلها نقل عنه المرداوي (٢٥).

رأى المذهب الثاني: المذهب المالكي:

يحرم إخراج المني المتكوّن في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً ورأى قيل : يكره إخراجها قبل الأربعين (٢٦) وقول آخر يرخّص الإجهاض قبل نفخ الروح إذا كان من زنا وإذا خافت القتل خاصة. (٢٦).

رأى المذهب الثالث: المذهب الشافعي:

وهو عدة أقوال منها:

١- أن الإجهاض جائز ما دام الجنين لم ينفخ فيه الروح. قال الشيخ قليوبي: (نعم يجوز إلقاؤه ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه) (٢٧).

٢- الرملي أشار في [نهاية المحتاج] إلى رأى يحتمله المذهب، محصلته: كراهة الإجهاض تنزيهاً قبل نفخ الروح ويقوى التحريم (٢٨).

وما نقله الشيخ قليوبي، قال الكرابيسي : سألت أبا بكر بن سعيد الغراني، عن رجل سقى جاريته شرباً لتسقط ولدها، فقال : ما دامت نطفة أو علقه فواسع إن شاء الله تعالى (٢٩).

وأما قول الإمام الغزالي : تحريم الإجهاض في كل مراحل الحمل. وقد صرح بتفاوت الحرمة مع التدرج في المراحل، وأجاز العزل والأفضل تركه . وهذا الرأى له الأثر من بعض علماء المذهب الشافعي (٣٠).

رأى المذهب الرابع: المذهب الحنفي:

فقهاء الحنفية قالوا في الراجح إلى إباحة الإجهاض قبل نفخ الروح؛ وذلك بإذن صاحبي الحق : الزوجة والزوج. فسروا بأن تخلق الجنين جزئياً أو كلياً لا يقع قبل نفخ الروح، وأن التصوير يظهر في الجنين يدل على سبق نفخ الروح فيه . نقل ابن عابدين عن عقد الفرائد : أن فقهاء المذهب قالوا: (يباح لها في استئصال الدم ما دام الحمل مضغاً أو علقه لم يخلق له عضواً، وقد روا تلك المدة بمائة وعشرين يوماً، وإنما أباحوا ذلك لأنه ليس بآدمي) (٣١).

(٢٣) للمرداوي، علاء الدين أبو الحسن بن علي بن سلمان بن أحمد، الانصاف، ج ١، ص 386.

(٢٤) الحنبلي، الحافظ بن رجب، جامع العلوم والحكم، ص 46.

(٢٥) للمرداوي، علاء الدين، الانصاف، ج ١، ص 386.

(٢٦) بن علقم، محمد بن أحمد، فتح العلي، ج ١، ص 399.

(٢٧) ققيلوي، أحمد سلامة، حاشية ققيلوي على شرح الخليلي على المنهاج، ج 3، ص 160 و 159.

(٢٨) الرملي، محمد بن أبي العباس، غاية المحتاج، ج 8، ص 442.

(٢٩) ققيلوي، أحمد سلامة، حاشية ققيلوي، ج 5، ص 490.

(٣٠) الطوسي الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، ج 2، ص 53.

فیتضح من تلك الأقوال: أن مذهب الحنفية رأيهم حقيقة إباحة إسقاط الجنين قبل نفخ الروح، سواء لعذر أو لغير عذر، ومطلقاً وليس قبل التصوير؛ وهنا عندهم شرط إذن الزوجة أو الزوج من الأجنبي، وكذلك الزوجة بإذن زوجها، والسبب تفويت حق الغير من دون إذنه (٣٢).

رأى المذهب الخامس: المذهب الجعفري:

لا خلاف بين الفقهاء في حرمة إسقاط الجنين عمداً في نفسه قبل ولوج الروح، برضا من الزوجين أو عدم رضاهما بالمباشرة أو التسبب .

يحرم الإجهاض في جميع مراحل الجنين ولا يفرق بين المراحل في ثبوت الحرمة الشديدة وأيضاً ثبوت الكفارة . وفي صحيحة إسحاق بن عمار: «قلت لأبي الحسن (عليه السلام) يعني: الإمام الكاظم: المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها . قال: "لا". فقلت: إنما هو نطفة. فقال: "إن أول ما يخلق نطفة" (٣٣).

لا يجوز إلا استثناء توقفت عليه حياة الأم، بين موت الأم مع الجنين والإجهاض (٣٤).

الإجهاض إنما يكون جائزاً في صورة أن تكون حياة الأم مهددة بالهلاك فقط والمرض الشديد الذي يهدد الأم ولم يبلغ الجنين مرحلة نفخ الروح فيه والتشخيص قطعي (٣٥).

قال السيد السبزواري: «الإجهاض حرام» (٣٦).

وقال السيد السيستاني في جواب: في الأيام الأولى من الحمل يكون من السهل إسقاطه، لا يجوز إسقاطه إلا إذا كانت تتضرر من بقائه في رحمها (٣٧). كذلك قال بعض الفقهاء (٣٨).

المبحث الرابع: تلخيص الآراء والرأي الراجح:

في الإجهاض قبل ولوج الروح في الجنين نختصر الآراء ونحدد الرأي الراجح ..

تعددت آراء العلماء في معظم المذاهب الإسلامية ماعدا المذهب الشيعي اتفق الجميع على حرمة الإجهاض في هذه المسألة .

آراء العلماء منها:

رأى أنه أجاز الإجهاض في هذه المرحلة بشرط موافقة الزوجين .

ورأى أجازته مع الكراهة.

(٣١) الدمقني، محمد أمين ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج 1، ص 302.

(٣٢) حاشية ابن عابدين، ج 6، ص 591، نفس المصدر السابق.

(٣٣) وسائل الشريعة، ج 19، ص 15.

(٣٤) الحكيم، السيد محمد سعيد، فقه الاستسقاء البشري وضاوي طيبة، ج 1، ص 833.

(٣٥) مكارم الشيرازي، الشيخ ناصر، الفتاوى الجديدة، ص 469.

(٣٦) السبزواري، السيد عبد الأعلى الموسوي، مهذب الأحكام، ج 29، ص 309.

(٣٧) السيستاني، السيد علي الحسيني، الفتاوى الميسرة، ص 430.

(٣٨) الكليني، السيد محمد رضا، إرشاد السائل، ص 173.



ورأى أجازته قبل الأربعين يوماً الأولى وحرّمه بعدها.

ورأى من حرّمه مطلقاً بمجرد وقوع المنى في الرّحم وثبوت العلوق.

وهذا الرّأى اعتمدته الشّيعه، وأيضاً اعتمدته الإمام الغزالي من مذهب المالكيه، وتابعه بعض علماء الشّافعيه، وقول ابن تيميه أ يضاً، وبعض علماء مذهب الحنابلة وغيرهم.

وهذا الرّأى اختاره علماء معاصرين؛ كالسيد السيستاني، والسيد الخامنائي، والشّرخ شلتوت، والشّرخ وهبه الزّحيلي، وغيرهم من ال علماء المعاصرين. وهذا الرّأى هو الرّاجح في هذه المسأله من مرحله الجنين.

وسبب عدم رجوح الآراء الأخرى هو أنّه لا توجد نصوص شرعيه صريحه؛ حيث تعددت الآراء..

أمّا الرّأى الرّاجح لوجود دليل الحرمة من الرّوايتين التي كانت بحله الاستفاضه لدى المذهب الشّيعي، ولاتفاق بعض المذاهب الأخرى من بعض العلماء الحد الأدنى على الحرمة؛ لقوة القاعده الفقهيّه فاختر على أنّه الأرجح (٣٩).

المبحث الخامس: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح:

آراء الفقهاء القدامى في هذه المسأله أجمعوا على تحريم الإجهاض بعد نفخ الرّوح؛ أي بعد أربعة أشهر . وأنّ حياة الجنين محترمه في كافه أدوارها، خاصه بعد نفخ الرّوح، وأنّه لا يجوز الإجهاض إلّا بالضروره الطّبيّه إلى أقصى حدّ من الخطر.

أيضاً هذا رأى علماء الإماميه إذا كان الخطر موت الأم إن لم يجهض الجنين (٤٠).

يستفاد من إطلاق كلمات فقهاء أهل السنّه تحريم الإجهاض بعد نفخ الرّوح في الجنين، ويشمل الخطر على حياة الأم وما لو لم يكن كذلك (٤١).

– صحيحه أبي عبيده قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن امرأة شربت دواء وهي حامل، ولم يعلم بذلك زوجها، فألقته ولدها، قال: فقال: "إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم عليها ديه تسلّمها إلى أبيه، وإن كان حين طرحته علقه أو مضغه فإنّ عليها أربعين ديناراً أو غره (٤٢) تؤذيها إلى أبيه". قلت له: فهي لا تترك ولدها من ديتة مع أبيه؟ قال: "لا؛ لأنّها قتلتها فلا تتركه" (٤٣).

والدّلاله واضحه (٤٤) حكم الإمام بأنّ الإجهاض قتل، وبمنع القاتل

ديه الإجهاض وحكمه:

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرّجل يضرب المرأة فتطرح النّطفه؟ فقال: "عليه عشرون ديناراً". فقلت: يضربها فتطرح العلقه؟ فقال: "عليه أربعون ديناراً". فقلت: فيضربها فتطرح المضغه؟ فقال:

(٣٩) تلخيص آراء العلماء (بصرف).

(٤٠) فقه أهل البيت عليهم السلام، مؤسسة دائرة المعارف فقه إسلامي، ج 15، ص 108، (تلخيص).

(٤١) الموسوعة الفقهيّة الكويت 2:57، أحكام الاطفال (جمع من المحققين) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(٤٢) العرق: بالضم -: العبد والأمة.

(٤٣) الكافي 7: 141 ح 6، تذييل الأحكام 379: 9 ح 4، الاستبصار 4: 301.

(٤٤) للاستفاد من الرواية الحكم الوضعي وهو الدية.





"علیه سقّ دیناراً". فقلت: فیضربها فتطرّحه وقد صار له عظم؟ فقال: "علیه الدّیة كاملة، وبهذا قضی أمر المؤمنین (علیه السّلام)". فقلت: فما صفة (۴۵) (۱) الرّطفة التي تعرف بها؟ فقال: "الرّطفة تكون بیضاء مثل النّخامة الغلیظة، وتمکث فی الرّحم إذا صارت فیہ أربعین یوماً، ثمّ تصیر إلى علقه". قلت: فما صفة خلقه العلقه التي تعرف بها؟ فقال: "هی علقه كعلقه الدّم المحجمه الجامده، تمکث فی الرّحم بعد تحویلها عن النّطفه أربعین یوماً، ثمّ تصیر مضغه". فقلت: فما صفة المضغه وخلقتها التي تعرف بها؟ فقال: "هی مضغه لحم حمراء فیها عروق خضراء مشبکه (۴۶)(۲)، ثمّ تصیر إلى عظم". قلت: فما صفة خلقته إذا كان عظماً؟ فقال: "إذا كان عظماً شقّ له السّرمع والبصر ورتبت جوارحه، فإذا كان كذلك فلی فی الدّیة كاملة".

ورواه الشّیخ بإسناده عن أحمد بن محمد (۴۷)(۳)، والذّی قبله بإسناده عن محمد بن یحیی مثله.

عن محمد بن الحسین، عن محمد بن إسماعیل، عن صالح بن عقبه، عن یونس الشّیبانی، قال: قلت لأبی عبد الله (علیه السّلام): فلی خرج فی الرّطفة قطره من دم؟ فقال: "القطره عشر النّطفه؛ فیها اثنا عشر وعلیها دیناراً". قلت: فلی قطرت قطرتین؟ قال: "أربعه وعشرون دیناراً"، قلت: فلی قطرت ثلاث (۴۸)(۱)؟ قال: "فسقّ وعشرون دیناراً". قلت: فأربع؟ قال: "ثمانیه وعشرون دیناراً، وفی خمس ثلاثون وما زاد علی النّصف فعلى حساب ذلك حتى تصیر علقه، فإذا صارت علقه ففیها أربعون".

وبالإسناد عن صالح، عن أبی شبل، قال: حضرت یونس، وأبو عبد الله (علیه السّلام) یخبره بالذّیات، قال: قلت: فلی الرّطفة خرجت متخضضه بالدّم، قال: فقال لی: "فقد علقّت؛ إن كان دمّاً صافیاً ففیها أربعون دیناراً، وإن كان دمّاً أسود فلا شیء علیه إلّا السّخیر، لأنّه ما كان من دم صافٍ فذلك للولد، وما كان من دم أسود فذلك من الجوف". قال أبو شبل: فلی العلقه صار فیها شبه العرق من لحم؟ قال: "اثنا وأربعون (۴۹)(۱) العشر". قال: فقلت: فلی عشر أربعین أربعه؟ قال: "لا؛ إنّها هو عشر المضغه، لأنّه إنّها ذهب عشرها، فکلماً زادت زید حتى تبلغ السّریق". قلت: فلی رأیت المضغه مثل العقد عظمّاً یابس؟ قال: "فذاك عظم؛ أول ما یتدّی العظم فیتدّی بخمسه أشهر ففیہ أربعه دنائیر، فإن زاد فزد أربعه أربعه (۵۰)(۲)". قلت: فلیذا وكزها فسقط الصّبی ولا یدری أحی كان أم لا؟ قال: "هیها یا أبی شبل؛ إذا مضت خمسۀ أشهر فقد صارت فیہ الحیاة، وقد استوجب الدّیة".

ورواه الصدوق بإسناده عن محمد بن إسماعیل عن أبی شبل (۵۱)(۳)، والذّی قبله عنه، عن یونس الشّیبانی.

بعض أجوبه المسائل لبعض المراجع حول الدیة:

دیة الرّطفة (۴۰ یوما) = ۲۰ دینار = ۱۰۵ مثاقیل من الفضة.

العلقه (۴۱-۸۰ یوما) = ۴۰ دینار = ۲۱۰ مثاقیل من الفضة.

المضغه (۸۱-۱۲۰ یوما) = ۶۰ دینار = ۳۱۵ مثقال من الفضة.

عظاما = ۸۰ دینار = ۴۲۰ مثقال من الفضة.

(۴۵) فی المصدر زیادة: خلقه.

(۴۶) فی المصدر: مشبکه.

(۴۷) التهذیب 283:10 | للشیخ الطوسی.

(۴۸) الكافي 345:7 | 10 للکلی.

(۴۹) فی الكافي: ثلاث. للکلی.

(۵۰) الكافي 345:7 | 11 للکلی، الفقه 108:4 | 365، التهذیب 283:10 نفس النص السابق للشیخ الطوسی | 1105 وفسر القمي 2:90.

(۵۱) الكافي 346:7 | ذیل 11 للکلی، التهذیب 284:10 | 1105 للشیخ الطوسی. نفس المصدر للشیخ الطوسی.



اکتال الصّورة باكتساء العظم لحما دون ولوج الرّوح = ۵۲۵ مثقالاً من الفضّة. ولا فرق في هذا كلّ بين الذّكر والأنثى، ولا بين خروجه حيّاً أو ميتاً على الأحوط لزوماً.

أما إذا ولجت الرّوح أي في الشهر الرّابع فالذّية للذّكر تساوي خمسة آلاف ومائتين وخمسين مثقال من الفضّة، والرّصف للأنثى.

الظاهر أنّ الواجب في الذّيات دفع عيار (۲۲) من الذّهب (حكيم). الذّهب يجب أن يكون عيار (۲۴)، والفضّة أن تكون من الفضّة الخالصة (شيرازی).

يجب على الأم أو الأب دفع الذّية للولد بحال ضرباه، أو يبرئهما بعد البلوغ.

لو أوكّل أحد بدفع الذّية، لا يجب إعطاء نفس المال وإيصاله إلى أهله، وإنّما يمكنه استخدام ذلك المال ودفع غيره إذا علم ولو بالفحوى إجازة الموكل بتبديل المال.

الوالد من زنا ليس ولي دم والده، فترث الأم الذّية إن لم تكن زانية، وإن كانت هي الرّأية دون الوالد فيرث الوالد الذّية، وإن كانا زانية فتعطي الذّية للحاكم (شيرازی، خامنئي، حكيم).

إذا طلب الوالد الشرعي من زوجته أن تجهض ففعلت، يكون هو ولي الذّمة وحده دون الجد، وبالمثلّي يحق له إبرائها من الذّية، وإذا باشر غير الرّاجع الإجهاض، تكون الولاية للأب والأم معاً، وإذا باشر الأب الإجهاض تكون الولاية للأم (جميع).

تجب الكفارة على المباشر للإسقاط، وإن كان قبل ولوج الرّوح، وهي صيام شهرين متتابعين وإطعام ۶۰ مسكياً، كل واحد ۷۵۰ غرام حنطة أو خبزاً (سيستانی، حكيم). الكفارة من بعد ولوج الرّوح، وهي مرتبة بحال قتل الخطأ، وكفارة جمع بحال القتل العمد (شيرازی).

لا يجوز إسقاط الحمل وإن كان بويضة مخصبة بالحويمن، إلّا فيما إذا خافت الأم الضرر على نفسها من استمرار وجوده، أو كان موجّباً لوقوعها في حرج شديد لا يتحمل عادة، وإن كان ذلك لما تعانیه بعد الولادة في سبيل رعايته والحفاظ عليه، فإنّه يجوز لها عندئذٍ إسقاطه ما لم تلجه الرّوح، وأمّا بعد ولوج الرّوح فيه فلا يجوز الإسقاط، وهذا الحكم مبني على الاحتياط اللزومي في مورد الضرر والحرج (سيستانی، خامنئي).

لا يجوز إسقاط الجنين حيّاً قبل ولوج الرّوح، وإن كان مشوهاً، ما لم يستلزم ضرراً على الأم (جميع).

إن دار الأمر بين كون المجهض علقه أو مضغة مثلاً، بنى على الأقل؛ أي على العلقه (سيستانی). يجب الفحص، ومع الشكّ يجري التّحقيق بين ذية المضغة والعلقه (شيرازی).

مس السقط:

والسقط بعد ولوج الرّوح كغيره يجب بمسّ الغسل قطعاً، لتناول الأدلّة له، ولولجها بعد تمام أربعة أشهر، أمّا قبل الولوج بأن كان دون الأربعة فعن المفيد أنّ لا يجب الغسل بمسّه، وقواه في المنتهى؛ قال فيه: «لأنّه لا يسمّى ميتاً، إذ الموت إنّما يكون من حياة سابقة، وهو إنّما يتّجه بأربعة أشهر، نعم يجب غسل اليد» انتهى.



قلت: هو جيد؛ لكن قد يشكل بأنّ المصنّعه حينئذٍ الحكم بطهارته، وإن نفى الخلاف عن نجاسته (الزّاقى فى لوازمه)، لعدم تناول اسم الميّتة له، فلا يجب غسل اليد منه، اللهم إلّا أن يقال: إنّ نجاسته حينئذٍ لا لصدق الميّتة، بل لأنّ قطعة أبيت من حى .

وفيه - مع بعده فى نفسه، وعدم انصراف دليل القطعة إلى مثله، وكونه على هذا التقدير من أجزاء الحى التى لا تحلّها الحياة إلّا على اعتبار المنشئ - أنّه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسّه بناءً على ذلك؛ بل المصنّعه حينئذٍ التفصيل بين المشتمل على العظم منه وعدمه كالقطعة المبانة من حى، والقول بعدم اشتماله على عظم أصلاً قبل ولوج الرّوح حتّى الرّأس غير ثابت؛ بل لعلّ البتّ ممّا دلّ على تمام خلقته قبل ولوج الرّوح خلافه؛ والله أعلم! (٥٢).

- إذا مسّ سقطاً أمّ شهره الرّابع وجب عليه الغسل، وإذا كان أقلّ من أربعة أشهر اغتسل على الأحوط استحبابه

- إذا ولد الجنين الذّى مرّ عليه أربعة أشهر أو أكثر ميّتٌ وجب على أمّه أن تغتسل غسل مسّ الميّت على الأحوط وجوباً (٥٣).

- يجب الغسل بمسّ السقط إذا تمّ له أربعة أشهر لولوج الرّوح فيه عندئذٍ فيتناولونه إطلاق الفتاوى والنصوص (٥٤) الدّالة على وجوب الغسل بمسّ ميّت الإنسان، كإطلاق المحقّق فى وجوب الغسل على من مسّ ميّتاً من النّاس قبل تطهيره وبعد برده بالموت (٥٥)، والعلماء وغيرهما (٥٦).

بل هو صريح عبارة غير واحد من المعاصرين، قال السيّد اليزدى: «لا فرق فى الميّت بين المسلم والكافر، والكبير والصّغير؛ حتّى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر» (٥٧)، ومثله غيره (٥٨).

تجهيز السقط:

يجب تغسيل السقط (٥٩)، وتكفينه ودفنه بالمشروع المتعارف إذا تمّ له أربعة أشهر؛ بل وكذا تحنيطه كما صرح به بعض (٦٠). (٢) وأمّا قبل ذلك فلا يجب شىء منها بل يلفّ فى خرقة ويدفن (٦١). (٣) وهو المشهور.

بل فى الفكرة: «هو مذهب العلماء كافّة» (٦٢). (٤) وأمّا الصلوة فلا تجب على السقط مطلقاً؛ لعدم وجوبها على من لم يبلغ ست سنين استقفاً، إلّا من ابن سيرين (٦٣). (٥) ومستندهم فى ذلك صحيحة زرارة عن أبى عبد الهف (عليه السلام) أنّه سئل عن الصلوة على الصّبيّ متى يّصلى عليه؟ قال: "إذا عقل الصلوة". قلت: متى تجب الصلوة عليه؟ فقال: "إذا كان ابن ست سنين، والصّبيّ إذا أطاقه" (٦٤). (٦)

الخاتمة

(٥٢) الخلاف 292:5، م للشيخ الطوسي 122. الجامع للشرائع: 406. المحقق الرافى.

(٥٣) جواهر الكلام 34:373. للشيخ محمد حسن النجفى.

(٥٤) الوسائل 3:289، ب 1، 6 من غسل الميّت للحرّ العاملي.

(٥٥) الشرائع 3:1452. للمحقّق الحلي.

(٥٦) التحرير 1:137. للنهضى 2:452. الدروس 1:117. الذّكرى 2:94-96.

(٥٧) العروة 2:4. لليزدى.

(٥٨) جواهر الكلام 345:5 للشيخ محمد حسن النجفى . مصباح الفقيه 7:125. مستمسك العروة 3:470. الشّريح فى شرح العروة 7:27 للسيد حسن الطباطبائي الحكيم.

(٥٩) . الحقّ الحلي الشيخ جعفر بن الحسن الشّراعى 1:30 / السيد الحميدى روح الله الموسويّ، التحرير 1:118. / الذّكرى المحقّق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع لمقاصد 1:356. / البرزى السيد محمد كاظم العروة الوثقى 1:382.

(٦٠) . الشهيد الثاني زين الدين بن عليّ، مسائل الإلهام 1:38

(٦١) . الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقنعة: 83. الذّيل على الشيخ حرّى بن عبد العزيز، المراسم: 46. / المحقّق الحلي الشّراعى 1:38. / للمحقّق الحلي القواعد 1:222..

(٦٢) . القرطبيّ محمد بن أحمد، النّكح 1:370.

(٦٣) . القرطبيّ محمد بن أحمد، النّكح 1:370.

(٦٤) . الحرّ العامليّ أبو جعفر محمد، الوسائل 3:95، ب 13 من صلاة الجنائز، ج 1





ORCID

SID

مركز اطلاعات علمی و کتابخانه

مركز اطلاعات علمی و کتابخانه

CIVILICA

علم نت

Google Scholar

indigo in



ملاحظات:

إنَّ مسألة الإجهاض وإباحته ليس مرتبطة فقط بمسألة نفخ الروح.

الرأى الصواب من القانونين بتحريم إجهاض الجنين ولو كان نطفة بالأدلة.

النتائج:

كَمَا عَمَّ الوعى فى المجتمع قلَّ ارتكاب المحرّمات وعمّ الخير والسّلام.

المقترحات:

إنَّ من الأفضل بل من الأكّد على استخدام وسائل منع الحمل لمنع إنجاب طفل لا يرغب فيه؛ وبذلك لا يلجأ للإجهاض المحرّم.

والتشجيع على الزواج وتسهيله، وعدم وضع العقوبات، وهو الصواب للزّواج المقدّس للإنجاب، وإنجاب جيل سليم شرعى، وتحريم ما عداها من المحرّمات.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- سورة الحج
- سورة الاسراء
- سورة المؤمنون الحرالعالمى ، وسائل الشيعة
- المحسنى الشيخ محمد آصف ، الحياة الانسانية بدايتها ونهايتها ، ص ٥٧
- مسكان فى الصحيح عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال : "دعّ الجنين خمسة أجزاء: خمس للنطفة عشرون ديناراً، وللملقة خمسان أربعون ديناراً، وللمضغة ثلاثة أخماس ستون ديناراً، وللمغزم أربعة أخماس ثمانون ديناراً وإذا تمّ الجنين كانت له مائة دينار..." الحديث، وسائل الشيعة ١٦٩:١٦٩ الباب ٢١ دية النفس ح ١. جعل الإمام (عليه السلام) الجنين مقسماً والقسم داخل فى المقسم.
- مجلة medicine digest ١٩٨١ ص ٤٧
- المرداوى علاء الدين أبو الحسن بن على بن سلمان بن أحمد ، الاتصاف ، ج ١ ص ٣٨٦
- الحنبلى الحافظ بن رجب ، جامع العلوم والحكم ، ص ٤٦
- المرداوى علاء الدين ، الاتصاف ، ج ١ ص ٣٨٦
- بن عليش محمد بن أحمد ، فتح الملى ، ج ١ ص ٣٩٩
- القليوبى أحمد سلامة ، حاشية قليوبى على شرح المحلى على المنهاج ، ج ٣ ص ١٦٠ و ١٥٩
- الرملى شمس الدين محمد بن أبى العباس ، نهاية المحتاج ، ج ٨ ص ٤٤٢
- القليوبى أحمد سلامة ، حاشية قليوبى ، ج ٥ ص ٤٩٠
- الطوسى أبو حامد الغزالى ، احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٥٣
- الدمشقى محمد أمين ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ص ٣٠٢
- حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩١ نفس المصدر السابق
- وسائل الشيعة ج ١٩ ص ١٥
- الحكيم، السيد محمد سعيد، فقه الاستنساخ البشرى وفتاوى طبيه ، ج ١ ص ٨٣٣
- مكارم الشيرازى، الشيخ ناصر، الفتاوى الجديدة ، ج ١ ص ٤٦٩
- (السبزواري السيد عبد الأعلى الموسوى، مهذب الاحكام، ج ٢٩ ص ٣٠٩
- السيستانى السيد على الحسينى، الفتاوى الميسرة ص ٤٣٠
- (الكليباكانى) السيد محمد رضا ، ارشاد السائل ، ص ١٧٣
- فقه أهل البيت عليهم السلام، مؤسسه دائرة المعارف فقه إسلامى ج ١٥ ص ١٠٨،
- الموسوعة الفقهية الكويت ٥٧:٢، أحكام الاطفال (جمع من المحققين) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- الغرة: بالضم :- العيد والأمة



<http://jaml.ir>



info@jaml.ir



+98 9196523692



Iran, Qom, post box 37135.1166



- (الكافي ۷: ۱۴۱ ج ۶، تهذيب الاحكام ۹: ۳۷۹ ح ۴، الاستبصار ۴: ۳۰۱)
- اليزدي السيد محمد كاظم، العروة الوثقى، ج ۱ ص ۴۳۹
- لغزوى الشهيد الشيخ ميرزا على، التنقيح فى شرح العروة، ج ۹ ص ۱۹۲
- الحكيم السيد محسن الطباطبائى، مستمسك العروة الوثقى، ج ۴ ص ۲۵
- السبزواري، السيد عبد الأعلى الموسوى، مهذب الاحكام، ج ۴ ص ۱۷۷
- السيد الخمينى روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوى، تحرير الوسيلة، ج ۱ ص ۷۹
- اليزدي السيد محمد كاظم، العروة الوثقى فصل فى الدفن مسألة ۱۵، ج ۱ ص ۴۳۹
- الأملى الشيخ محمد تقى، مصباح الهدى، ج ۴ ص ۱۴۲
- استفتاءات سماحة آية الله العظمى السيد السيستانى دام ظله الوارث حول الاجهاض
- انظر فى هذا كله التنقيح فى شرح العروة الوثقى للسيد الخوئى (رحمه الله) ۹: ۱۹۳
- جامع المسائل ۱: ۴۹۰ مسألة ۱۷۵۲ و ۱۷۵۴. بحوث فقهية هامة: ۲۹۲.
- (۴ و ۳) صراط النجاة للسيد الخوئى مع تعليقات الشيخ التبريزى ۱: ۳۳۲ و ۳۳۳
- منهاج الصالحين للسيد السيستانى ۱: ۴۶۱
- ا لموسوعة الفقهية: مؤسسة دائرة المعارف الفقه الاسلامى الجزء ۵: ص ۳۹۶، ۲)
- الكلبايكانى السيد محمد رضا، ارشاد السائل، ج ۱ ص ۱۷۲۱ ف
- فقه اهل بيت عليهم السلام - عربى المؤلف: مؤسسة دائرة المعارف فقه اسلامى الجزء: ۴۰ ص ۷
- الحكيم، السيد محمد سعيد، فقه الاستنساخ البشرى وفتاوى طيبة، ج ۱ ص ۸۴
- جاء فى صراط النجاة ج ۳ فى السؤال ۷۸۰: فقه الاعذار الشرعية والمسائل الطبية المؤلف: الخوئى السيد أبو القاسم فقه الاعذار الشرعية والمسائل الطبية، الجزء: ۱ ص: ۱۴۹
- ۴ الخاتمنى، السيد على الحسينى، أجوبة الاستفتاءات، ج ۲ ص ۶۸۲
- مكارم الشيرازى، الشيخ ناصر، موسوعة الفقه الإسلامى المقارن، الجزء: ۱ صفحة: ۷۱
- فصلنامه (فصلية) كتاب نقد، العدد ۳۱، ص ۶۶ (بالفارسية).
- المصدر السابق، ص ۶۱ موسوعة الفقه المقارن المؤلف الشيخ ناصر مكارم الشيرازى
- موقع بوابة نيوز الانترنت بعض التصرف
- ميم مجلة المرأة العربية الانترنت (۱) العالمى الحر، الوسائل ج ۲۳: ۲۳۴ - ۲۳۴، .، الشهيد الثانى العالمى الشيخ زين الدين، المسالك، ج ۱۵ ص ۴۸۷
- النجفى الشيخ محمد حسن، جواهر الكلام، ۳: ۳۸۰
- البجنودى آية الله العظمى السيد محمد حسن، القواعد ۳: ۷۰۰
- السرخسى شمس الدين، المبسوط، ۷: ۲۰۲ القواعد ۳: ۷۰۰ نفس المصدر السابق (۱) المحقق الحلى الشيخ جعفر بن الحسن بن سعيد الهذلى، الشرائع، ج ۱۴: ۱۵ و ۱۵ / البجنودى السيد محمد حسن، القواعد ۳: ۱۲۷
- الخوانسارى السيد محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر بن الحسين الموسوى الاصفهاني، الطلاق، ۴
- لكلىنى الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي، ۸: ۶۸۲ / الوسائل ۲۲: ۱۹۷، ب ۱۱ من العدد، ح ۱. للحر العالمى
- الكافي ۶: ۸۲ لكلىنى الوسائل ۲۲: ۱۹۵، ب ۹ من العدد، ح ۷. للحر العالمى
- ۲۵۵. للمحقق الشهيد الثانى الشيخ زين الدين العالمى، المسالك، ۲۵۴: ۲۵۵
- لنجفى شيخ محمد حسن، جواهر الكلام، ۲: ۲۵۵
- السيد الخمينى روح الله الموسوى، تحرير الوسيلة، ۲: ۲۹۹، م ۵ للسيد الخوئى ألقاسم، المنهاج، ۲: ۲۹۹، م ۱۴۵۵.
- الوسائل ۲۲: ۱۹۳، ب ۹-من العدد، ح ۱. للحر العالمى
- الحر العالمى محمد بن الحسن، الوسائل ۲۲: ۱۹۵، ب ۹-من العدد، ح ۸.
- لكلىنى الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي: ۳۱۲.
- للسرخسى شمس الدين، المبسوط، ۵: ۲۴۰. الشيخ الطوسى شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن النهاية: ۵۴۶ / المحقق الشهيد الثانى، المسالك، ۱۰: ۵۲۵.
- الحر العالمى، الوسائل ۲۳: ۱۷۲، ب ۴-من الاستيلاء، ح ۱.
- الشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى، الفقيه، ۳: ۱۴۰ ح ۳۵۱۴ . / الشيخ الطوسى أبو جعفر محمد بن الحسن، التهذيب ۸: ۲۲۷، ح ۸۱۵.
- الحر العالمى، الوسائل ۲۳: ۱۷۶، ب ۶-من الاستيلاء، ح ۳.
- الحميرى للشخ الجليل أبى العباس عبد الله بن جعفر، قرب الاستاذ، ح ۱۵۸ (لكلىنى الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي ۷: ۳۴۵ | ۱۰.
- الشيخ الطوسى أبو جعفر محمد بن الحسن بن على بن الحسن، التهذيب ۱۰: ۲۸۳ | ۱۱۰۳.
- لكلىنى الكافي ۷: ۳۴۵ | ۱۱، الشيخ الصدوق الفقيه ۴: ۱۰۸ | ۳۶۵، التهذيب ۱۰: ۲۸۳ نفس المصدر السابق للشيخ الطوسى
- لكلىنى فى الكافي: ثلاث.
- لكلىنى الكافي ۷: ۳۴۶ | ذيل ۱۱ الشيخ الطوسى، التهذيب ۱۰: ۲۸۴ | ۱۱۰۵. نفس المصدر للشيخ الطوسى
- الشيخ الطوسى الخلاف ۵: ۲۹۲، م ۱۲۳ الجامع للشرائع: ۴۰۶. المحقق التراقي





ORCID

SID

مركز اطلاعات علمی ایران

پایگاه اطلاعاتی حقوقی

پایگاه اطلاعاتی حقوقی

CIVILICA

علم نت

Google Scholar

in



- للشيخ محمد حسن النجفي جواهر الكلام ٣٤: ٣٧٣ .
- الحر العاملي ، الوسائل ٣: ٢٨٩، ٢٩٩، ب ١، ٦ من غسل المس.
- المحقق الحلّي الشرائع ٣ ١٤٥٥٢.
- التحرير ١: ١٣٧. المنتهى ٢: ٤٥٢. الدروس ١: ١١٧. الذكرى ٢: ٩٤-٩٦.
- العروة ٢: ٤٠٤.
- للشيخ محمد حسن النجفي ، جواهر الكلام ٥: ٣٤٥. /الهمداني آقا رضا مصباح الفقيه ٧: ١٢٥. /الحكيم السيد محسن ، مستمسك العروة ٣: ٤٧٠. /الحكيم سيد محسن الطباطبائي، التنقيح في شرح العروة ٧: ٢٧)
- المحقق الحلّي الشيخ جعفر بن الحسن ،الشرائع ١: ٣٠ / السيد الخميني روح الله الموسوي ،التحرير ١: ١١٨. / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ١: ٣٥٦ / اليزدي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ١: ٣٨٢ . / الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الافهام ١: ٣٨ .
- الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقتنعة: ٨٣. الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ٤٦. /المحقق الحلّي ، الشرائع ١: ٢٨. /المحقق الحلّي القواعد ١: ٢٢٢١) الحر العاملي أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي ،الوسائل ٢٧: ٢٣٣- ٢٣٤، ب٣ من كيفية الحكم وأحكام الدعاوى،ح٢
- السرخسي شمس الدين ، المبسوط ٧: ١٩٩ ، /السيد الخميني روح الله التحرير ٥: ٥٣١ .
- السرخسي شمس الدين ، المبسوط ٧: ١٩٩ ، /السيد الخميني روح الله التحرير ٥: ٥٣١ نفس المصادر السابقة
- السرخسي شمس الدين ، المبسوط ٧: ٢٠٠
- النجفي الشيخ محمد حسن ، جواهر الكلام ٤٣: ٣٨٠ / الفاضل الهندي الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الاصفهاني كشف اللثام ٢: ٥٢٢
- المحقق الحلّي أبو الفاسم جعفر بن الحسن ، الشرائع ٤: ٢٨٣ / المحقق الاردبيلي الشيخ أحمد بن محمد مجمع الفائدة، ١٤: ٢٣٧-٢٣٨
- المصادر السابقة. (١). المحقق الحلّي الشيخ جعفر بن الحسن ،الشرائع ١: ٣٠ / السيد الخميني روح الله الموسوي ،التحرير ١: ١١٨. / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ١: ٣٥٦ / اليزدي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ١: ٣٨٢.
- الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الافهام ١: ٣٨
- الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقتنعة: ٨٣. الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ٤٦. /المحقق الحلّي ، الشرائع ١: ٣٨. /المحقق الحلّي القواعد ١: ٢٢٢٢.
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ٣٧٠: ١
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ٣٧٠: ١
- الحر العاملي أبو جعفر محمد ، الوسائل ٣: ٩٥، ١٣ من صلاة الجنازة، ح١
- . المحقق الحلّي الشيخ جعفر بن الحسن ،الشرائع ١: ٣٠ / السيد الخميني روح الله الموسوي ،التحرير ١: ١١٨. / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ١: ٣٥٦ / اليزدي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ١: ٣٨٢.
- الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الافهام ١: ٣٨
- الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقتنعة: ٨٣. الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ٤٦. /المحقق الحلّي ، الشرائع ١: ٣٨. /المحقق الحلّي القواعد ١: ٢٢٢٢.
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ٣٧٠: ١
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ٣٧٠: ١
- الحر العاملي أبو جعفر محمد ، الوسائل ٣: ٩٥، ١٣ من صلاة الجنازة، ح١



<http://jaml.ir>



info@jaml.ir

+98 9196523692



Iran, Qom, post box 37135.1166